تكتل عون يهاجم الحكومة ويصفها بـ«المحنطة والمنقسمة على نفسها»

نواب الاكثرية يطلبون رفض مذكرات الجلب السورية بحق 3 نواب

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

خيّم على الجلسة التشريعية لمجلس النواب امس موضوعان اساسيان: الاول مذكرات الجلب السورية بحق النواب وليد جنبلاط، سعد الحريري ومروان حمادة، والثاني هجوم نواب «تكتل الاصلاح والتغيير» الذي يرأسه العماد ميشال عون على الحكومة، في وقت لم يتسنّ لقوى 14 آذار حشد 65 نائباً لاعادة التصديق على القانونين اللذين ردهما رئيس الجمهورية اميل لحود الى البرلمان والمتعلقين بالمجلس الدستوري وتنظيم شؤون الطائفة الدرزية، فطلب بعضهم من رئيس مجلس النواب نبيه بري إرجاء البت الى اليوم في وقت كان لقاء درزي موسع ينعقد في دار الطائفة الدرزية لخصوم النائب جنبلاط دعا خلاله شيخ العقل الشيخ بهجت غيث الى «اليقظة والحوار والتعقّل»، ورأى النائب السابق طلال ارسلان أن «ما نشاهده يضرب بعرض الحائط مسألة وحدة مؤسسات الطائفة الدرزية»، ولفت الوزير السابق وئام وهاب الى «أن القانون بداية جديدة لعامية جديدة داخل الطائفة تنهي كل القهر والتسلط».

وكان عضو «اللقاء الديمقراطي» النائب أكرم شهيّب أثار مسألة مذكرات الجلب التي أحالها وزير العدل شارل رزق الى مبنى البرلمان فقال «في المبدأ القانون اللبناني لا يسمح بالملاحقة بدون رفع الحصانة، فكيف بقانون اجنبي، واذا كان من جرم ارتكب في لبنان يمس بدولة اجنبية، فالصلاحية تعود الى المحاكم اللبنانية الا اذا كانوا يتعاطون مع لبنان وكأنه جزء من محافظة ريف دمشق».

واضاف «اذا كان الهدف المطلوب كم الافواه فاننا لا نملك الا الكلمة والموقف. واذا ارادوا اعتقال كل من ينتقد هذا النظام او يعارضه فان كل اراضي سورية لا تكفي لكي تكون سجناً لاحرار لبنان وسورية والعرب والعالم».

وقال «طالما ان هناك من يقول ان «امن سورية من امن لبنان، وامن لبنان من امن سورية» فلماذا لم تستدع المحاكم اللبنانية كبار القوم في سورية حينما أهين وهدد الشهيد الرئيس رفيق الحريري، في ما عرف باجتماع «بروتوكول دمشق» او في «اللقاء الثاني» لقاء الدقائق، او حينما أهين رئيس حكومة لبنان الرئيس فؤاد السنيورة اخيراً».

وختم داعياً الرئيس بري الى استنكار الطلب السوري بإسم المجلس.

وبعدما طلب النائب بطرس حرب رفض التبليغ، واعتبر النائب غسان تويني «الدعوى ساقطة لأن الدستور لا يجيز ملاحقة أي نائب بسبب آرائه». أكد الرئيس بري أنه سيتخذ الاجراء المناسب وقال «تعرفون حرصي على هذا الامر في ظروف اصعب واصعب، وهذا الموضوع سنبحثه في مكتب المجلس».

وكشف أنه «اثناء طاولة الحوار وصلنا خبر اولي بهذا الموضوع وطرح النائب جنبلاط الموضوع، وقلت عندما يصل هذا الامر الى رئاسة المجلس تتخذ الاصول القانونية. منذ ايام صار هناك اتصال بيني وبين الوزير حمادة وقال لم نرَ موقفا من المجلس، فأجبته لم يطلب شيء وأثناء الكلام الذي تفضل به شهيب لم يكن وصلني شيء، أتى بعد الكلام الآن الامين العام أبلغني ان موظفين اتوا من وزارة العدل للتبليغ».

والموضوع الآخر الذي خيّم على الجلسة هو هجوم نواب العماد عون على الحكومة.فقد أكد النائب نعمة الله ابي نصر «اننا امام حكومة مكبّلة، محنطة، منقسمة على نفسها، ومعارضوها منها وفيها، تقاطع رئيس الجمهورية ولا قدرة لها اصلاً على تجاوز وجوده، حكومة تفاوض على حقها الحصري بامتلاك السلاح وتناقش بالتراضي السلاح الفلسطيني خارج المخيمات». واعتبر النائب عباس هاشم « أن الاكثرية الحكومية تعكس الدجل السياسي»، واستغرب النائب نبيل نقولا «وجود وزيرين للداخلية وعدم قبول استقالة الوزير حسن السبع حتى الآن». وقال النائب عاصم عراجي «آخر الدواء الكي ولكن حكومتنا آخذة بمبدأ أحسن الدواء المسكّنات».

ومن خارج البرلمان كان مجلس المطارنة الموارنة برئاسة البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير ينتقد «عدم تقدم الاوضاع في لبنان باتجاه الحلول المرتجاة، وكل فريق يتشبث بموقفه، فيما أمور الناس اليومية تتعثر يوماً بعد يوم، وهذا ليس بدليل اهتمام من قبل الطبقة الحاكمة التي تحصر همها بقضاياها وليس بقضايا المواطنين». واستغرب المطارنة «سعي أبناء إحدى الطوائف إلى الاستئثار بوظائف الدولة من دون إشراك سواهم من أبناء الطوائف الأخرى، وإلى اعتماد الفئوية من دون الكفاءة».

عون

اكد انه لم يعلم مسبقاً بزيارة الاخوان المسلمين

السنيورة: لا نسمح بأي تهديد من لبنان لسورية

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

عقدت خلوة بعد الجلسة التشريعية لمجلس النواب امس بين رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة استمرت نصف ساعة، قال بعدها الرئيس السنيورة: «نحن نتعاون وسنتعاون أكثر من أجل تأمين كل الاجراءات التي توصلنا إلى تنفيذ ما اتفق عليه في الحوار».

وعن تعليقه على زيارة «جماعة الاخوان المسلمين» في سورية للبنان ولقائهم رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط، قال: «في هذا الموضوع يجب ان نكون واضحين، ليس همنا ولا تفكيرنا على الاطلاق أن يستعمل لبنان من قريب ولا من بعيد ليكون موضع أي مشكلة بالنسبة الى أي دولة عربية، ولا سيما سورية. واعتقد ان ما حصل هو من باب الزيارة، ونحن لا نشكك فيها، ولا يجوز أن نسمح بأن يشكل هذا الأمر أي مشكلة لسورية أو أي تهديد لها من أي جهة كانت».

وأوضح أنه لم يكن على علم بهذه الزيارة، مضيفاً «انظر اليها على أنها زيارة عادية، ولا اعتبرها في أي شكل مخصصة لاي دور من الادوار. وفي أي حال، الموقف الرسمي اللبناني والحكومة اللبنانية لا يسمحان بأن يكون هناك اي عمل يؤدي الى استثارة الاخوان السوريين او يشكل تهديداً لهم».

سئل: قلت انك تتطلع الى افضل العلاقات مع سورية، لكن البعض ينتقد خطابكم في واشنطن واتهامكم سورية بأنها هددت الرئيس الحريري؟ اجاب: «ليكن واضحاً أنني لم أبحث في هذا الموضوع مع الرئيس بوش في واشنطن، ثم من على باب البيت الابيض قلت إن العلاقات بين لبنان وسورية يحددها البلدان. إن هذا الكلام انا قلته، وهذه حقيقة واقعة وهو كلام سمعته شخصياً من الرئيس الحريري، وبالتالي رداً على سؤال اجبت عن هذا الموضوع الذي لا يمكن أي انسان ان يغير الحقائق فيه، وبالتالي هل المفروض مني ان اغير الحقيقة؟ انا سمعته شخصياً بعد ساعتين من المقابلة مع الرئيس الحريري، سمعت هذا التهديد وقلت ما قيل، ويجب بالتالي وضع هذا الكلام في إطاره».

سئل: الا تعتبر هذا الكلام من واشنطن استباقاً لعمل لجنة التحقيق الدولية؟ أجاب: «إطلاقاً، هذا الكلام قلته وغيري قاله، وبالتالي هذا الموضوع يجب ألا نستغله، فالامر عمره 14 شهراً وليس فيه أي جديد على الاطلاق، والادعاء أن هذا قول من هنا او من هناك لا معنى له. نحن ذكرنا بأن القضية هي الآن في يد المحققين، وبالتالي انا لا اسمح لنفسي، وقلت ذلك في واشنطن وفي نيويورك، بأن اتدخل في القضاء ولا في سير القضاء، وهذا الامر منوط بلجنة التحقيق الدولية، ولا يمكنني ان اتهم اي احد في هذا الشأن».

وتعليقاً على وضع السواتر الترابية على الحدود اللبنانية ـ السورية في منطقة عرسال قال: «هذه أحد الاشياء التي توجب ان يتطلع كل واحد منا الى أن يزيلها. إن وضع هذه السواتر الترابية داخل الاراضي اللبنانية ليس بالامر المخيف، ولا يؤدي إلى أي إشكال. وإذا افترضنا أن الهدف هو وقف التسلل، ففي الامكان معالجة هذا الموضوع مع لجان التنسيق والتعاون المعنية بالموضوع، ولكن لا أعتقد أن هذا أمر مفيد، وقد كلفت محافظ البقاع ان يتصل بالمعنيين في سورية ويعالج الموضوع بحكمة وروية».

قالا انه لا يقرأ المتغيرات بأوقات الفراغ الكثيرة

الجميّل والاشتراكي ردّا على لحود: كأنه يملك كتلة نيابية قادرة على انتخاب الرئيس

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

حظيت مواقف الرئيس اللبناني اميل لحود التي اكد فيها ان الرئيس المقبل سيكون من خطه الوطني مهاجماً من سلّم لبنان الى اسرائيل بجملة ردود.

فالرئيس الاعلى لحزب الكتائب الشيخ امين الجميّل قال «لا أريد الدخول في سجالات، نتمنى قيامة لبنان الجديد، ويفترض بنا ان نتطلع الى المستقبل وليس الى الماضي الأليم، خصوصا وأن حلفاء الرئيس لحود على طاولة الحوار أقروا بالاجماع بوجود أزمة حكم، سببها سلوك الرئيس وبعض الممارسات التي حصلت، لذلك فلنخرج من هذه السجالات ولنتطلع الى المستقبل، واذا كان الرئيس لحود حريصاً على مصلحة لبنان، فالمطلوب منه اتخاذ خطوات معينة لتحقيق التغيير المنشود، والمشكلة هي في آلية التغيير وليس في مبدأ التغيير».

وعن وضع الرئيس لحود مواصفات الرئيس المقبل قال «السلطة التشريعية هي التي تحدد مواصفات رئيس الجمهورية وليس اي شخص آخر، وانما يمكن أن تكون وصلت للرئيس لحود عدوى بعض الأنظمة الأحادية ونظام الـ 99 بالمئة».

وعن كلام لحود بحق الرئيس بشير الجميّل قال «ان وجود الرئيس لحود بهذا الشكل هو الاستفزاز بعينه، وعندما تقر هيئة الحوار وبالاجماع وجود ازمة حكم بسبب استمرار الرئاسة على هذا الشكل، فهذا هو الاستفزاز والتحدي للشعب اللبناني، ولا اعتقد بأن بشير رحمه الله بحاجة أن يأخذ دروساً من أحد، كفى مهاترات. فبالنسبة الى الرئيس بشير الجميل أو الرئيس رفيق الحريري، فأنهما قدما حياتهما في سبيل لبنان وفي سبيل السيادة والاستقلال، فما هو المطلوب أكثر من ذلك ؟ فلنخرج اذا من هذه المهاترات، وأود وللتاريخ أن أذكر الرئيس لحود وغيره أنه عندما انتخب بشير، وانتخبت أنا شخصياً كان الجيش الاسرائيلي موجوداً في العاصمة بيروت وفي معظم الاراضي اللبنانية، لذلك فلنصحح التاريخ ولنستوعب رسالة هيئة الحوار التي أقرت بوجود أزمة حكم، وعلى الرئيس لحود استخلاص العبر رحمة بالشعب اللبناني». كذلك صدر عن مفوضية الاعلام في الحزب التقدمي الاشتراكي رد جاء فيه «طمأننا رئيس الجمهورية الى ان خلفه المنتظر سيكون من الخط «الوطني» نفسه، كأنه يملك أكبر كتلة نيابية قادرة على انتخاب الرئيس الجديد او انه يملك حيثية شعبية واسعة تمكنه من وضع الشروط والمواصفات للرئيس المقبل، وهو الذي تستدعى لزيارته بعض الوفود وبعض الوزراء السابقين من كتبة التقارير من الدرجة العاشرة والذين ينتمون الى الخط الوطني نفسه الذي ارتكب باسمه النظام السوري وازلامه في لبنان عشرات عمليات الاغتيال والتصفية ومصادرة الحريات وقمع التظاهرات. كأن رئيس الجمهورية رغم أوقات الفراغ الواسعة التي يملكها لا يقرأ المتغيرات السياسية التي رمت بأبطال «الخط» خارج مجلس النواب، حيث لا يشكلون اي كتلة ناخبة قادرة على اختيار الرئيس المقبل. أما عن محاولة تنصيب اميل لحود بطلاً وطنياً وقومياً، فنذكر ان في عهده تم ضرب القانون وتقويض المؤسسات بعكس الشعار الذي رفعه، وان خطاب القسم الذي القاه وتعهد فيه الحفاظ على الدستور، كان اشبه بخطاب العرش وهو الذي ضرب الدستور وفرض التمديد القسري لولايته. وحول الخوف من قانون انتخاب صحيح تجري على أساسه الانتخابات النيابية، نذكر مرة جديدة الرئيس لحود بأن قانون عام 2000، رغم كل الاعتراضات عليه، قد طبق في مطلع عهده عام 2000، وهو كان عرابه ولم يبد اعتراضه عليه آنذاك، فهل لأن الأكثرية الحالية، وهي أكثرية حقيقية وليست وهمية إلا في أوهامه، تطالب برحيله وتريد الحفاظ على استقلال لبنان الذي حطمه هو بتطبيقه الامني لمتطلبات الوصاية السورية تجعله يحاول التهرب من الاعتراف بالتحولات السياسية والشعبية الاخيرة؟ حبذا لو يطلعنا رئيس الجمهورية على المواقف الاستراتيجية التي يناضل في سبيلها، عدا التكرار اليومي لمقولة حماية المقاومة التي صار سلاحها خارج الشرعية قبل تثبيت لبنانية مزارع شبعا».

مركز حقوقي يقول ان حالات القمع في سورية تنامت

دعوة للافراج عن ثلاثة صحافيين معتقلين في سورية

■ دمشق ـ اف ب ـ يو بي اي: دعا المحامي والناشط السوري في مجال حقوق الانسان انور البني امس الاربعاء الى الافراج عن ثلاثة صحافيين سوريين تعتقلهم السلطات وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة.

وقال البني في بيان «نتذكر مسعود حميد المعتقل منذ ثلاث سنوات وعلي العبد الله ومحمد غانم المعتقلين منذ حوالي شهر». واضاف «في هذا اليوم نطالب باصرار اكبر السلطات السورية باطلاق حرية التعبير وعلى رأسها حرية الصحافة ونطالبها بوقف كافة اشكال الضغوط والمنع والتقييد واطلاق سراح المعتقلين»، منددا بالمضايقات والتهديدات التي يتعرض لها الصحافيون السوريون ومنهم حكم البابا وميشيل كيلو وعبد الرزاق عيد، كما دعا السلطات الى الكف عن اغلاق مواقع المعارضة على شبكة الانترنت. واكد البني وهو ايضا الناطق باسم المركز الوطني للدفاع عن حرية الصحافة والصحافيين في سورية ان «حرية الاعلام هي المدخل الاساسي لحرية التعبير والرأي (..) ومحاربة الفساد».

وقال البني ايضا «لا بد ان نتذكر الذين يدفعون لها حريتهم وحياتهم ثمنا مثل جبران تويني وسمير قصير» الصحافيين اللبنانيين اللذين اغتيلا في اعتداءين في بيروت. ومن جهة اخرى قال مركز حقوقي في دمشق امس الأربعاء إن حالات القمع في سورية «تنامت». وقال «المركز الوطني للدفاع عن حرية الصحافة والصحافيين» في بيان وُزع عبر الفاكس إنه «تمر ذكرى هذا اليوم في سورية والصحافة السورية تعاني من أقسى حالات القمع والاضطهاد». وذكر البيان الصادر باسم المحامي أنور البني «مسعود حميد المعتقل منذ 3 سنوات وعلي العبد الله ومحمد الغانم المعتقلين منذ نحو الشهر إضافة إلى أولئك الذين يخضعون للاستدعاء الأمني والتهديد ككم البابا وعبد الرزاق عيد».

وذكر البيان بمواقع الإنترنت التي أغلقتها السلطات كموقع «الرأي ومرآة سورية إلى جانب عدد كبير من المواقع المحجوبة».

وقال البيان إن «بارومتر (مقياس) الحريات العامة في أي بلد يقاس بحرية الإعلام وهي المدخل الأساس لحرية التعبير والرأي لتعرية الانتهاكات ومحاربة الفساد وكشف المشكلات».

وطالب البيان «السلطات السورية بإطلاق حرية التعبير ووقف كافة أشكال الضغط والمنع والتقييد وإطلاق سراح المعتقلين». يشار إلى أن الناشط البني هو الناطق الإعلامي لمركز حريات المركز الوطني للدفاع عن حرية الصحافة والصحافيين في سورية.

تكريم شهداء الصحافة اللبنانية لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة

■ بيروت ـ اف ب: احيا لبنان امس الاربعاء بالتعاون مع اليونيسكو الذكرى السادسة عشرة لليوم العالمي لحرية الصحافة بتكريم صحافيين لبنانيين اغتيلوا اخيرا لدفاعهم عن حرية التعبير. ففي ساحة الشهداء في وسط بيروت التجاري اضيئت شعلة الحرية امام التمثال المواجه لمبنى صحيفة «النهار» التي اغتيل اثنان من كبار صحافييها: جبران تويني رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام في كانون الاول/ديسمبر عام 2005 وسمير قصير في حزيران (يونيو) من العام نفسه.

وكان تويني وقصير من رواد «انتفاضة الاستقلال» التي ساهمت في دفع سورية الى سحب قواتها من لبنان في اواخر نيسان (ابريل) ,2005 وفقدت مي شدياق، مقدمة البرامج التلفزيونية الشهيرة على شاشة المحطة اللبنانية للارسال (ال بي سي)، ذراعا وساقا في محاولة اغتيال تعرضت لها في ايلول (سبتمبر) الماضي. وكانت منظمة اليونيسكو منحت شدياق جائزة اليونيسكو/غييرمو كانو فيما خصص الاتحاد الاوروبي جائزة باسم «جائزة سمير قصير لحرية الصحافة». ونظم الاحتفال مكتب اليونيسكو الاقليمي في بيروت برعاية وزير الاعلام غازي العريضي الذي حضر والى جانبه عميد الصحافة اللبنانية غسان تويني ومدير مكتب اليونيسكو في بيروت عبد المنعم عثمان اضافة الى ممثلين عن الصحافة اللبنانية والعربية. وللمناسبة نشرت الصحف اللبنانية صورا لشهدائها وزعتها مؤسسة دولية وهي موجهة للقراء وتحمل عبارة «قتلوني لاني كتبت الحقيقة فهل سيقتلونك لانك قرأتها؟» كذلك يشهد لبنان للمناسبة سلسلة ندوات عن حرية الصحافة في العالم العربي تقام من الثالث من ايار (مايو) الى السادس منه في ذكرى شهداء استقلال لبنان الذين تم اعدامهم عام 1916 في عهد الامبراطورية العثمانية ومن بينهم عدد كبير من الصحافيين. وكانت منظمة «مراسلون بلا حدود» الفرنسية للدفاع عن الصحافة نشرت لائحتها السنوية لابشع اعداء الصحافة في العالم التي ضمت 37 اسما بينهم اثنان من القادة العرب هما الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي والرئيس السوري بشار الاسد.

مي شدياق

بنوك محلية تساعدهم .. وانقطاع الرواتب يجمد الحركة الاقتصادية

الموظفون الفلسطينيون يعيشون ظروفا مأساوية بسبب انقطاع الرواتب

رام الله ـ من وفاء عمرو:

اريحا ـ من عماد أبو سمبل:

يعيش الموظفون المدنيون والعسكريون الحكوميون الفلسطينيون ظروفا مأساوية بسبب انقطاع الرواتب منذ شهر آذار (مارس) المنصرم، ما بدأ ينعكس على الحركة الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية. ويقول خميس اللولجي «كل اهتماماتنا تتركز الآن على صرف رواتبنا، لأننا لم نعد نحتمل، وأطفالنا وعائلاتنا لا ذنب لهم لكي يتحملوا عبء التناقضات السياسية الحاصلة على الساحة السياسية الفلسطينية».

ويضيف هذا الموظف في المجلس التشريعي في اريحا «كما تترتب علينا حقوق تجاه وظائفنا لنا حقوق على الحكومة الحالية أو أية حكومة تأتي أن تحرص على صرف رواتبنا في موعدها، دون الغوص في الأمور السياسية المعقدة، فالحكومة هي المسؤول الأول والأخير عن حياتنا».

من ناحيته يقول الموظف المدني عبد الرحمن القاسم «الأمر بمثابة الكارثة التي حطت علينا خاصة وأن السواد الأعظم منا مرتبط بقروض مالية من البنوك، ما يضاعف التزاماتنا المادية إضافة إلى الأعباء الحياتية التي لا تخفى على احد».

ويضيف القاسم البالغ من العمر 42 عاما وهو اب لولدين، «انقطاع الرواتب يعني أن نغوص في مشاكل اقتصادية واجتماعية لا حصر لها، والأمر يتعلق بحياتنا وحياة أطفالنا». ويشير إلى أن «الكارثة مضاعفة على هؤلاء الذين هم وزوجاتهم موظفون في السلطة الفلسطينية، الأمر الذي يعني انقطاع دخل الأسرة بالكامل، وأنا مثال على ذلك».

ويضيف «إضافة إلى اقتراضي من البنك لمبلغ كبير جدا استخدمته في البناء اخشى ان يؤدي انقطاع الراتب إلى زيادة الفوائد على القرض».

واعلن عدد من البنوك على واجهاته وفي الصحف والأماكن العامة عن إعفاء الموظفين من فوائد التأخير المترتبة عليهم على القروض التي سحبوها.

ولم يتلق موظفو السلطة الفلسطينية رواتبهم عن شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) بسبب المقاطعة الدولية المفروضة على حركة حماس بعد تشكيلها للحكومة، حيث أوقفت الدول المانحة وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مساعداتها للشعب الفلسطيني.

وقال مصرفيون ان بنوكا من بين 24 بنكا في الاراضي الفلسطينية أعطت ما يعادل راتب شهرين لالاف الموظفين الحكوميين. لكن المسؤولين في هذه البنوك التي قدمت القروض وبرامج أخرى للحد من أثر الازمة الاقتصادية سيتوقفون عن ذلك اعتبارا من هذا الشهر تاركين الكثيرين دون شبكة أمان. وقال احد الموظفين «لا اعرف ماذا سأفعل اذا لم يصل راتبي في مايو وتوقف البنك عن تقديم المال. سيكون ذلك كابوسا». وقال بعض المصرفيين انه سمح للعاملين بالحكومة سحب أموال تعادل مرتباتهم على الرغم من أن السحب على المكشوف. وقالوا انهم مددوا كذلك سياسة طرحت عام 2004 تسمح لموظفي الدولة بالحصول على قروض دون فائدة أو رسوم ومددوا السحب ببطاقات الائتمان دون ضمان المرتب. وتابع المصرفيون ان هذه البرامج ستتوقف هذا الشهر فيما يرجع جزئيا الى اسباب تجارية. ولكنهم صرحوا أيضا بأن الولايات المتحدة أبلغت البنوك بأنها قد تواجه اجراءات عقابية اذا قدمت خدمات لحكومة حماس. وقال مصرفي بارز «قررنا المجازفة لمدة شهرين. واصلنا ببساطة العمل بسياسة تم تبنيها عام 2004 لتقديم كل التسهيلات الممكنة لجذب العملاء مع زيادة المنافسة».

وقال مصرفي اخر «لهذا السبب لم تنقطع السبل بالعديد من موظفي الحكومة بعد. لكنهم سيعانون اذا لم يحصلوا على راواتبهم في مايو لان البنوك لا يمكنها مواصلة ذلك لاكثر من شهرين».

وأوقفت بعض البنوك عمليات بطاقات الائتمان في حين رفضت بنوك اخرى السماح للموظفين بالسحب على المكشوف.

ووضعت هذه الازمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في معضلة. وقال متحدث باسمه انه يطلب من الغرب عدم معاقبة الشعب الفلسطيني وفي الوقت ذاته يضغط على حماس لتخفف موقفها حتى يتسنى استئناف المساعدات. وقال نبيل ابو ردينة المتحدث باسم عباس ان أحدا لا يقدم أموالا وان الامر يزداد تعقيدا اذ ترفض الدول تقديم المال للسلطة الفلسطينية وترفض البنوك تحويل أي أموال.

وانعكس انقطاع الرواتب في جمود الحركة الاقتصادية. ويقول التاجر ايهاب أبو زينة صاحب سوبر ماركت في مدينة اريحا، «ان معدل الشراء انخفض إلى أدنى مستوياته خاصة وأننا كتجار أصبحنا نمتنع عن قضية إقراض الموظفين للمواد الغذائية وكافة المستلزمات البيتية الأخرى لأننا نخاف أن لا يتقاضوا رواتبهم وان تطول القضية».

من ناحيته قال كاظم المؤقت مدير غرفة تجارة وصناعة محافظة اريحا لوكالة فرانس برس ان «عدم صرف رواتب موظفي السلطة الفلسطينية أدى إلى انخفاض ملموس في الحركة التجارية التي كانت اصلا تعاني من انخفاض وصل إلى نسبة 50 % نتيجة للاغلاق والحصار الإسرائيلي المفروض على المدينة». وأضاف «القضية برمتها من شأنها أن تلحق الأذى الكبير بالحركة التجارية وان تعطل عجلة العملية الصناعية في المحافظة، فكلما انخفضت القدرة الشرائية كلما قلت الإنتاجية في المنشآت الصناعية والمنشآت الأخرى»، كما سيتأثر الاستثمار مما «يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة والمشكلات الاجتماعية».

(اف ب ـ رويترز)

الجامعة العربية تواجه صعوبات في تحويل الأموال للفلسطينيين

■ عمان ـ «القدس العربي»: قال رئيس مكتب الامين العام للجامعة العربية السفير هشام يوسف ان الجامعة تواجه صعوبات وعراقيل امام تحويل الاموال المدفوعة من الدول العربية الى السلطة الوطنية الفلسطينية.

وصرح انه يوجد لدى الجامعة 50 مليون دولار محولة من قطر و20 مليونا من المملكة العربية السعودية الا انها تبحث حاليا امكانية ما سماه بتخطي الحواجز والعراقيل التي تقف امام ذلك.

واوضح ان الجامعة لازالت تدرس الاقتراح المقدم من الحكومة الفلسطينية بارسال رواتب موظفي وعاملي الحكومة الفلسطينية مباشرة من قبل الجامعة الى الحسابات الخاصة بالموظفين.

واشار يوسف الى ان هناك صعوبات كثيرة تشوب هذا الاقتراح الا ان هذه الصعوبات لا تمنع من دراسته بين الجامعة والجانب الفلسطيني.

في غضون ذلك قالت مصادر مسؤولة في الجامعة ان هذا الاقتراح صعب التنفيذ متسائلة كيف يمكن للجامعة ان تحول المبالغ لقرابة 150 الف موظف وعامل تختلف ظروفهم واوضاعهم المالية.

واضافت المصادر ان هناك ايضا عقبة رئيسة في الموضوع تتمثل بخوف البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية من استلام هذه الاموال خشية الاجراءات التي يمكن ان تتخذها السلطات الامريكية بحقها او اتهامها بتحويل الاموال لجهات تصفها واشنطن بالارهابية.

واشارت المصادر الى ان هذه الصعوبات كانت ايضا وراء احجام بعض الدول عن السداد الفعلي لمساهماتها المالية في دعم موازنة السلطة الفلسطينية المقررة من القمة العربية والتي تقدر بـ55 مليون دولار شهريا فضلا عن التبرعات الشعبية التي وصلت الى حوالي عشرة ملايين جنيه مصري.

الخبير الدولي جيفري آرونسون: اخلاء المستوطنات حتى حدود 67 شرط لامكان الاستفادة من ابنيتها والتنقل للقدس الشرقية

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

طرح جيفري آرونسون الخبير الدولي ومدير «المؤسسة للسلام في الشرق الاوسط»، نتائج دراسة اجرتها مؤسسته حول امكان استخدام ابنية المستوطنات التي ستخليها اسرائيل في الضفة الغربية كأماكن سكن للاجئين فلسطينيين يقيمون حاليا في مخيمات، في ندوة في لندن.

وآرونسون يترأس هذه المؤسسة، (ومركزها في العاصمة الامريكية واشنطن) منذ عام 1990، وقد اجرى هذه الدراسة بدعم من مؤسسة ابحاث كندية، وقدم طروحاته في معهد تشلتهام هاوس في لندن بحضور مجموعة من الخبراء وبدعوة من قسم الشرق الاوسط في المعهد وبرنامج جوزف هوتونغ في القانون الدولي في كلية سواس (جامعة لندن). ولعل ابرز ما خلصت اليه هذه الدراسة الميدانية والاحصائية الدقيقة هو ان اي اخلاء او انسحاب جزئي اسرائيلي من اراضي الضفة الغربية التي تنتشر فيها المستوطنات لن يكون كافيا وملائما لكي تُستخدم الابنية والمنازل الموجودة فيه فيما بعد من قبل الفلسطينيين، حتى لو وصل هذا الانسحاب الاسرائيلي الى الحدود التي أتفق عليها في اتفاقيات طابا لعام الفين.

والمطلوب برأيه انسحاب اسرائيلي من كامل الاجزاء التي احتلتها اسرائيل في عام 1967 لكي يصبح بامكان الفلسطينيين السكن في المستوطنات التي اخليت بشكل يؤمن عيشهم وتنقلهم الى القدس الشرقية وباقي مناطق الضفة الغربية. اما الانسحاب الاسرائيلي، كما يطرح الان، فانه سيعزل المناطق التي سيتم الانسحاب منها عن القدس الشرقية وعن محيطها الفلسطيني.

واشار الى ان الآلية او المقاربة التي استخدمها في بحثه لمعرفة ما اذا كانت هذه المناطق والابنية التي ستخلى مناسبة للسكن اعتمدت على اربع خطوات، اولها معرفة عدد المنازل والابنية الموجودة في المناطق التي ستخلى، وثانيا استخدام مؤشر احصائي يقسم عدد المستوطنين المقيمين في المنطقة المخلاة على مجموع المقيمين في المستوطنة، وثالثا احصاء عدد الابنية التي تعتزم البلدية انشاءها، واخيرا اعتماد التصوير الفوتوغرافي المحترف للأبنية المسكونة في 145 منطقة استيطان. ومن خلال معرفة المناطق المبنية وعدد سكانها في المستوطنات اصبح بالامكان معرفة الكثافة السكانية حسب الامتار المربعة. ومثل هذا التقدير، حسب ارونسون، لم يكن ممكنا ومناسبا في غزة لقلة عدد الابنية والمستوطنين.

واستندت الدراسة الى ثمانية سيناريوات انسحاب قد تختار الحكومة الاسرائيلية اعتمادها من الضفة الغربية (اما بشكل احادي او بعد تفاوض). وفي جميع هذه السيناريوات، باستثناء الانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة في عام 1967، لن يستطيع الفلسطينيون، حسب ارونسون، ان يسكنوا في المباني التي أخليت او ستخلى. وقد جرى وضع خرائط دقيقة للاحتمالات الثمانية الواردة في الدراسة، ووصف الاوضاع الناتجة عنها بالتفصيل. وفي الخطة التي يُرجح ان تطبقها اسرائيل بشكل احادي، قال ارونسون، ستبقى الابنية الملائمة لسكن الفلسطينيين في اجزاء المستوطنات التي ستظل تابعة لاسرائيل، اما الابنية التي ستُخلى، هي والمناطق المتواجدة فيها، فعلى الرغم من انها ستصبح اراضي فلسطينية فانها ستبقى تحت السيطرة الامنية الاسرائيلية، اي في وضع شبيه لوضع المناطق التي اخليت في غزة.

بيد ان ارونسون قال انه تبقى هناك اسئلة يصعب الرد عليها في هذه المرحلة، واهمها انه من غير الواضح تماما ما هي الخطوات الانسحابية التي ستتخذها حكومة ايهود اولمرت، وماذا ستكون علاقتها بجدار الفصل، والى اي مدى زمني وجغرافي ستظل السيطرة الامنية الاسرائيلية ممتدة. الترجيحات، حسب قوله، ان حوالي 60 ألف مستوطن اسرائيلي سينقلون من اماكن سكنهم، وان خط الجدار الفاصل قد يُعدل بشكل محدود وان السيطرة الامنية الاسرائيلية ممتدة حتى ضفاف نهر الاردن فيما ستتوقف السيطرة السياسية الاسرائيلية عند الجدار الفاصل وستصبح الاراضي المتواجدة الى شرقه فلسطينية. ولكن اسرائيل، برأيه، قد تخلي مناطق اضافية على مقربة من مستوطنتي آرييل ومعالي ادوميم، وبعض المناطق الى الجهة الغربية من الجدار. وحرصها سيكون شديدا على تأمين وضع امني ملائم لمطار بن غوريون.

وفي كل الحالات، باستثناء الانسحاب الكامل لحدود 1967، اشار ارونسون الى ان القدس الشرقية ستكون جزءا من اسرائيل. وفي رد على سؤال حول المشروع الذي تطرحه مؤسسة «راند كوربوريشن» لانشاء سكة حديد ومحطات قطار في مناطق من غزة والضفة الغربية تطوقها فيما بعد مجموعات سكنية فلسطينية تستوعب فلسطينيين وافدين الى الضفة وغزة، قال ارونسون: «مشكلة هذا المشروع انه لا يركز بما فيه الكفاية على ان المشكلة هي الاحتلال الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية ووجوب الاعتراف بوجوده وبضرورة انهائه». وعن امكان ضخ اموال عربية لتبديل الصورة القائمة في مجال عدم قدرة الفلسطينيين على الاستفادة من ابنية المناطق التي تخليها اسرائيل في الضفة قال ارونسون: «انني ارحب بفكرة تحويل الابنية غير الصالحة للسكن الى ابنية صالحة لذلك، او لحدوث مفاوضات ربما لشراء بعض الابنية في المناطق الصالحة. ولا يمكنني الجزم نهائيا بالموقف الذي قد تتخذه حكومة اولمرت في هذا المجال حيث امامها عدد من الخيارات، ولا اعتقد بان اولمرت نفسه قد اتخذ قرارا نهائيا حول هذا الموضوع، او ان قراره متفق كليا مع قرارات حلفائه في الحكومة الجديدة، ولكن الجدار الفاصل سيبقى والاحتلال سيبقى بشكل او بآخر ونظرية دراستنا تؤكد بان حل المشكلة التي درسناها يتطلب انسحابا اسرائيليا كاملا من الاراضي الفلسطينية المحتلة، والقضية ليست قضية صرف اموال فحسب، فانظروا بلايين الدولارات التي صرفت في العراق، فهل حلت المشكلة؟».

واختتم قائلا ان اسرائيل قد تعدل الجدار الفاصل بشكل يجعله مقبولا للجانب الامريكي الرسمي لكي يعترف به رسميا، ولكنها لن تعدله جذريا. كما قد تقبل بانشاء شبكة مواصلات تحسن وضع التنقل من المستوطنات التي ستخلى، ولكن يبقى السؤال الى متى سيظل الجيش الاسرائيلي مسيطرا امنيا على المناطق التي سيتم اخلاؤها؟

بحث جديد يؤكد تفاقم ظاهرة هجرة المسيحيين العرب من فلسطين بشكل مقلق

رئيس المؤتمر الارثوذوكسي: اوضاع المسيحيين الحالية تهدد باندثار الكيان المسيحي من طرفي الخط

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

دعا رئيس المؤتمر الارثوذوكسي فؤاد فرح المؤسسات التمثيلية والدينية ولجنة المتابعة والفعاليات السياسية والاهلية الى الاهتمام بظاهرة هجرة العرب المسيحيين من مناطق الـ48 ومن المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، باعتبارها قضية وطنية والتي لا تزال مستمرة بشكل مقلق. ولفت فرح في حديث ادلى به لصحيفة «كل العرب» الصادرة في الناصرة الى ان هجرة المسيحيين في الاراضي المحتلة تفوق بحدتها الهجرة في المدن والقرى العربية في الداخل الفلسطي